

Distr.: General
13 October 2022
Arabic
Original: English



جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2605 (2021)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 16 حزيران/يونيه 2022 (S/2022/491).

ثانياً - الحالة السياسية

2 - في 29 آب/أغسطس، اعتمدت السلطات الوطنية جدولاً زمنياً للأنشطة ذات الأولوية الهادفة لتسريع تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ووفقاً لذلك الجدول الزمني، تفاعلت الحكومة مع ممثلي الجماعات المسلحة التي لا تزال ملزمة بالاتفاق السياسي من أجل حلها بالكامل. وقد ساهمت المبادرة الجارية الرامية لإصلاح الدستور في زيادة الاستقطاب في البلد.

التطورات السياسية

3 - في 19 نيسان/أبريل، وعقب اختتام الحوار الجمهوري، قُدمت إلى رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان أركانج تواديرا، توصيات عكست النتائج الرئيسية لمنتدى بانغي للمصالحة الوطنية لعام 2015 وللاتفاق السياسي. وفي 8 تموز/يوليه، أصدر الرئيس مرسوماً أنشأ لجنة تضم 11 عضواً لمتابعة تلك التوصيات. وكلفت اللجنة بتقديم التوجيه الاستراتيجي إلى الرئاسة بشأن تنفيذ تلك التوصيات والتوصيات المتبقية من منتدى بانغي. وفي 1 آب/أغسطس، وقع الرئيس مرسوماً عين فيه ممثلي اللجنة من الأغلبية



الرئاسية، وأحزاب المعارضة، من بينهم غابرييل جان - إدوارد كويامبونو الذي عُيِّن منسّقًا لقيادة اللجنة، ومن منظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين. وفي الوقت نفسه، استمرت الانقسامات الداخلية ضمن المعارضة السياسية التي ظهرت خلال الحوار الجمهوري. وفي 5 آب/أغسطس، استتعدت حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى رسميًا السيد كويامبونو من صفوفها.

4 - وخلال المؤتمر الصحفي المعقود في 14 تموز/يوليه، دعت مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني للدفاع عن دستور 30 آذار/مارس 2016، وهي منبر للمجتمع المدني أنشئ في 8 تموز/يوليه من أجل حشد الصفوف ضد الإصلاح الدستوري. بينما أيدت المنظمتان المواليان للحكومة، وهما الجبهة الجمهورية (Front républicain) والمجرة الوطنية لأفريقيا الوسطى (Galaxie nationale centrafricaine)، علنًا تنقيح الدستور. وفي 6 آب/أغسطس، نظمت الأغلبية الرئاسية مظاهرات سلمية في جميع أنحاء البلد لحشد الدعم للإصلاح الدستوري.

5 - وفي 9 آب/أغسطس، طلب مكتب الجمعية الوطنية من الحكومة إعطاء إشارة الانطلاق لعملية الاستفتاء على الدستور ولإنشاء جمعية تأسيسية شاملة للجميع من أجل صياغة دستور جديد. وفي 26 آب/أغسطس، أنشئت بموجب مرسوم رئاسي لجنة صياغة تتألف من 53 عضواً من الجمعية الوطنية والحكومة والأحزاب السياسية، بما في ذلك أحزاب المعارضة، ومن جماعات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، وغيرهم. وكلفت اللجنة بتقديم مشروع مقترح لدستور جديد إلى الرئاسة في غضون ثلاثة أشهر بعد تشكيلها. وعيّن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى أعضاء لجنة الصياغة بموجب مرسوم مؤرخ 12 أيلول/سبتمبر. ورفضت العديد من الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية، الحصول على مقعد في تلك اللجنة.

6 - وفي 27 آب/أغسطس، قامت الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، وهي مجموعة أنشئت في 22 تموز/يوليه تضم شخصيات بارزة في المعارضة، بتنظيم مظاهرة سلمية للإعراب عن اعتراضها على إدخال أي تعديل على الدستور الحالي.

7 - وخلال الفترة الممتدة بين 22 آب/أغسطس و 14 أيلول/سبتمبر، تلقت المحكمة الدستورية ثلاثة طعون منفصلة بشأن دستورية المرسوم المنشئ للجنة المكلفة بصياغة دستور جديد من رئيس حزب المعارضة الذي يُعرف باسم الحزب الأفريقي من أجل التحول الجذري والتمكامل للدول، وجماعات المجتمع المدني، والكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، ومجموعة عمل منظمات المجتمع المدني للدفاع عن دستور 30 آذار/مارس 2016. وخلال المسيرات التي دعمتها منظمة المجرة الوطنية لأفريقيا الوسطى الموالية للحكومة يومي 8 و 9 أيلول/سبتمبر، طلب الحاضرون من رئيسة المحكمة الدستورية ونائبها تقديم استقالتهما.

8 - وفي 23 أيلول/سبتمبر، أعلنت المحكمة الدستورية أن العمليات المتخذة لصياغة دستور جديد منافية للدستور، مما أدى إلى إبطال المرسوم الرئاسي المنشئ للجنة المكلفة بصياغة دستور جديد والرسوم الرئاسي الذي عين أعضاء اللجنة. وأوضحت المحكمة أنه يمكن للرئيس أن يطلق عملية إصلاح الدستور بإجراء استفتاء وفقاً للدستور. وفي 26 أيلول/سبتمبر، أصدر متحدث باسم الحكومة بياناً رحب فيه بقرار المحكمة مؤكداً أنه يدل على استقلالية القضاء.

9 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، أفادت إذاعة نديكي لوكا، وهي محطة إذاعية في أفريقيا الوسطى، بأنها تلقت تهديدات من أجل التوقف عن تغطية المسائل المتعلقة بالإصلاح الدستوري. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس الأعلى للاتصالات بيانا صحفيا أعرب فيه عن قلقه من الرقابة، وحث وسائل الإعلام على ممارسة حريتها في الإعلام.

10 - وفي 20 و 21 تموز/يوليه، عقد مصرف دول وسط أفريقيا والاتحاد النقدي لوسط أفريقيا جلسات استثنائية لمناقشة آثار القانون المتعلق بالعملات المشفرة التي اعتمدت بوصفها عملة رسمية في جمهورية أفريقيا الوسطى في 21 نيسان/أبريل. وركزت التوصيات على تسريع الجهود الرامية إلى وضع إطار تنظيمي للأصول المشفرة في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وفي 25 تموز/يوليه، أطلقت الحكومة سوقها الوطنية للعملات المشفرة، التي أطلقت عليها اسم مشروع سانغو، حيث يتم بيع عملة سانغو (Sango Coin) على الإنترنت، بهدف تبسيط الإجراءات المطلوبة للاستثمارات عن طريق ربط عملة سانغو بالخدمات الحكومية. وفي 29 آب/أغسطس، أصدرت المحكمة الدستورية قرارا أعلنت فيه أن عددا من سمات مشروع سانغو غير دستورية، بما في ذلك البيع المقترح لجنسية جمهورية أفريقيا الوسطى، والإقامة الإلكترونية، وملكية الأراضي والموارد الوطنية عن طريق شراء عملة سانغو.

11 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون الميزانية المنقّح لعام 2022، الذي خفض الاعتمادات من 514 مليون دولار إلى 392 مليون دولار، ومن المتوقع أن يتم تحصيل مبلغ قدره 187 مليون دولار منها من الموارد الداخلية و 205 ملايين دولار من الموارد الخارجية. وأشار وزير الشؤون المالية وشؤون الميزانية إلى أن الميزانية الوطنية قد تضررت من ارتفاع أسعار النفط والأغذية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وانخفاض الدعم المالي الدولي. وناشد البرلمان الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة العجز من خلال تحسين إدارة المالية العامة.

12 - وفي 2 أيلول/سبتمبر، اختتمت الجمعية الوطنية دورتها الاستثنائية بشأن مشروع قانون الميزانية المنقّح لعام 2022، التي اعتمدت خلالها أيضا قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر وبشأن المعاشات التقاعدية للقضاة.

عملية السلام

13 - في 4 حزيران/يونيه، نظمت الحكومة اجتماعا استعراضيا استراتيجيا في بانغي لتجديد حشد الدعم الإقليمي والدولي لعملية السلام. وأشرف رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على الاجتماع الذي اشترك في رئاسته كل من وزيرة الخارجية وشؤون الفرنكوفونية والشتات في جمهورية أفريقيا الوسطى، والوسيطين المكلفين من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهما وزير العلاقات الخارجية في أنغولا ووزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا. وحضر الاجتماع أصحاب المصلحة الوطنيون فضلا عن الشركاء الدوليين ومن بينهم ممثلون عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بوصفهما ضامنين للاتفاق السياسي، وممثلون عن المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية. واتفق المشاركون على الاجتماع كل ثلاثة أشهر لرصد التقدم المحرز صوب تنفيذ خريطة الطريق المشتركة. وفي وقت لاحق، كلف الرئيس رئيس الوزراء بتنسيق عملية تنفيذ خريطة الطريق المشتركة.

14 - وبناء على طلب الرئيس، عقد رئيس الوزراء اجتماعات تنسيق في 3 و 29 آب/أغسطس و 8 أيلول/سبتمبر لاستعراض الجدول الزمني الذي اقترحتة الحكومة للأنشطة ذات الأولوية الهادفة للتعجيل

بتنفيذ خريطة الطريق المشتركة. وحضر تلك الاجتماعات ممثلون عن بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية وعن الشركاء الدوليين، مما أسفر عن اعتماد جدول زمني للفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، يتضمن منجزات مستهدفة لرصد التقدم المحرز صوب تنفيذ جميع العناصر الستة لخريطة الطريق المشتركة. ووفقا للجدول الزمني، اجتمعت الحكومة في 14 أيلول/سبتمبر مع ممثلي 11 جماعة من الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي لرسم مسار لحلها. وأثناء اجتماع تنسيقي رابع عُقد في 3 تشرين الأول/أكتوبر، جرى استعراض التقدم المحرز صوب تنفيذ الجدول الزمني.

15 - وظلت مشاركة المرأة في عملية السلام محدودة، إذ لا تضم لجنة متابعة الحوار الجمهوري إلا امرأتين من أصل 11 عضوا، وهن لا يمثلن سوى نسبة 17 في المائة من المشاركين في الحوار. وظل إنشاء المرصد الوطني للتكافؤ بهدف تنفيذ القانون المتعلق بتكافؤ الجنسين معقلا منذ عام 2020 بسبب الافتقار إلى الالتزام السياسي والموارد اللازمة لتفعيله.

العملية الانتخابية

16 - في 7 أيلول/سبتمبر، أكملت السلطة الوطنية للانتخابات رسم الخرائط الانتخابية اللازمة للانتخابات المحلية بدعم من الحكومة، والبعثة المتكاملة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدت تلك العملية إلى إنشاء 3 859 مركزا لتسجيل الناخبين وللاقتراع على أساس التوزيع السكاني، وهو ما يمثل زيادة قدرها 300 مركز مقارنة بالانتخابات السابقة، وسيساعد ذلك على زيادة شمولية الانتخابات المحلية.

17 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، ترأس رئيس الوزراء اجتماعا للجنة الاستراتيجية للانتخابات، أكدت الحكومة خلاله التزامها بإجراء انتخابات محلية في عام 2023، بشكل مستقل عن إجراء استفتاء دستوري محتمل.

18 - ولدعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة وذات مغزى وعلى قدم المساواة مع الرجل في الانتخابات، قامت المنظمات النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021 بتنظيم حملات توعية بدعم من البعثة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وشارك في تلك الحملات ما مجموعه 574 6 من السياسيين وقادة المجتمعات المحلية (منهم 796 3 امرأة). وتم اختيار أكثر من 400 امرأة بوصفهن مرشحات محتملات للانتخابات المحلية.

19 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة المتكاملة 180 1 دورة للتوعية والتثقيف المدني دعما للجهود التي تبذلها السلطة الوطنية للانتخابات من أجل تعزيز المشاركة في الانتخابات المحلية، وقد سمحت تلك الدورات بالتواصل مع 107 112 أشخاص (منهم 288 54 امرأة).

20 - وحتى تاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر، لم يتم صرف مبلغ تم التعهد بتقديمه يناهز 4,8 ملايين دولار من الميزانية الإجمالية البالغة 14,8 مليون دولار لإجراء الانتخابات المحلية إلى الصندوق المشترك للتبرعات المقدمة للعمليات الانتخابية الذي يديره البرنامج الإنمائي. ولم يتسن بعد تعبئة نحو 10 ملايين دولار.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

21 - خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، كانت معظم آليات تنفيذ الاتفاق السياسي على الصعيد المحلي معطلة بسبب نقص التمويل الحكومي. ومع ذلك، واصلت البعثة المتكاملة التفاعل مع

أعضاء الآليات لمعالجة الشواغل الأمنية والدعوة إلى استئناف أنشطتها. وفي مقاطعة ميبومو العليا، أدت مبادرة المصالحة التي أطلقت تحت رعاية لجنة التنفيذ في المقاطعة واللجنة المحلية للسلام والمصالحة إلى عودة أفراد الطائفة المسلمة المشردين تدريجياً إلى أوبو.

22 - وفي 1 و 6 حزيران/يونيه، نظمت البعثة المتكاملة حلقتي عمل لبناء القدرات استناداً منهما 52 فاعلاً محلياً، منهم 22 امرأة، بشأن إدارة عمليات السلام على الصعيد المحلي وتقنيات بناء السلام في بوسانغوا وأوبو. وخلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة المتكاملة تسع دورات للتوعية شارك فيها 515 مشاركاً (منهم 204 نساء) لتيسير القبول بعودة المشردين في بامباري وباتانغافو وبوسانغوا وأوبو وحرية تنقل الأشخاص والبضائع في سام أواندجا وأواندا دجالي.

ثالثاً - الحالة الأمنية

23 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في مختلف أنحاء البلد. وأدى نقص الوقود الناتج عن القيود المفروضة على سلسلة الإمداد العالمية، ولا سيما في حزيران/يونيه، إلى تقليص العمليات التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن الوطنية والبعثة المتكاملة. وهاجمت الجماعات المسلحة المناطق التي قل أو انعدم فيها وجود قوات الدفاع والأمن الوطنية، مستغلة أزمة الوقود. واستعادت تلك الجماعات السيطرة على بعض مواقع التعدين، وارتكبت انتهاكات ضد المدنيين وفرضت إتاوات غير قانونية. وحافظت البعثة المتكاملة على نسق عملياتها في البؤر الساخنة المحددة ولكنها أعطت الأولوية لوسط البلد وشرقه، إلى جانب السعي لمنع الجماعات المسلحة من السيطرة على مناطق أخرى في الغرب.

24 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سُجِّل 431 انتهاكاً أمنياً للاتفاق السياسي، مما يعكس ارتفاعاً مقارنة بالعدد المسجَّل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق الذي بلغ 374 انتهاكاً. وكان المدنيون أهدافاً لمعظم الانتهاكات (312)، تليها الأنشطة العسكرية غير القانونية (65)، والانتهاكات المتصلة بالقيود على التنقل (17)، وعرقلة عمل مؤسسات الدولة أو المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (37). وارتكبت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أكبر عدد من الانتهاكات (133)، تليها قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد أمن آخرون (93)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (80)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (56)، وعناصر ميليشيات "أنتي بالাকা" (52)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (17).

25 - ولا يزال وجود الذخائر المتفجرة في الغرب يشكل تهديداً للمدنيين ولسلامة وأمن حفظة السلام. وخلال الفترة الممتدة من 2 حزيران/يونيه إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع ثماني حوادث متصلة بالذخائر المتفجرة، أسفرت عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وعن إصابة 11 مدنياً وواحد من حفظة السلام. وحافظت البعثة المتكاملة على قدرتها على التنقل في الغرب رغم وجود ألغام أرضية بالاستعانة بأفرقتها المعنية بالذخائر المتفجرة التي نُشرت مؤخراً.

26 - وفي الغرب، استغلت عناصر من ميليشيات "أنتي بالাকা" وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار المنتسبين لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير أزمة الوقود وموسم الأمطار للسعي لاستعادة المعازل التي خسرتها هاتان الجماعتان في أوائل عام 2021. كما عززت تلك العناصر وجودها في العديد من المحليات ومناطق التعدين، مستهدفة التجار في مقاطعات ليم - بندي، ومامبيري - كاديي، وأوهام، وأوهام

- فافا، وأوهام - بندي. وخلال الفترة من 26 إلى 28 حزيران/يونيه، نفذت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار عمليات سطو مسلح وابتزاز في مواقع تعدين في آبا بمقاطعة مامبيري - كادي.

27 - وفي منتصف شهر تموز/يوليه، بعد تحسن حالة الوقود، عزز أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون وجودهم في مواقع التعدين في مقاطعتي مامبيري - كادي وأوهام، مما أدى إلى وقوع العديد من الاشتباكات مع الجماعات المسلحة وشكل تهديدات أمنية كبيرة على المدنيين.

28 - وخلال الفترة الممتدة من 15 تموز/يوليه إلى 28 آب/أغسطس، نفذ أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون عمليات عسكرية مختلفة استهدفت مقاتلي حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وميليشيات "أنتي بالاكا" لاستعادة السيطرة على مواقع التعدين والمحليات في مقاطعات نانا - مامبيري وأوهام وأوهام - بندي. ومع ذلك، واصلت هاتان الجماعتان ابتزاز السكان المدنيين في جميع أنحاء الغرب، وفرض إتاوات غير قانونية عليهم، وممارسة العنف الجنسي بحقهم. وفي 25 و 26 تموز/يوليه، نفذتا 12 هجوما استهدف المدنيين في مقاطعات مامبيري - كادي ونانا - مامبيري وأوهام وأوهام - بندي. وفي 3 آب/أغسطس، هاجمت عناصر تابعة لميليشيات "أنتي بالاكا" موقعا للتعدين في ناسويا، متسببة في مقتل أربعة مدنيين من بينهم امرأة. وفي 7 أيلول/سبتمبر، هاجمت تلك الجماعة المسلحة إحدى قواعد قوات الدفاع الوطني وأحرقت 24 منزلا من منازل المدنيين في قرية نزاماري، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم امرأة، وتسبب في تشريد عدد من السكان.

29 - وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، اصطدمت دورية تابعة للبعثة المتكاملة بعبوة ناسفة على طريق كوي - بوهونغ في مقاطعة أوهام - بيندي، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وإصابة آخر بجروح خطيرة. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، طوقت البعثة المتكاملة موقع الحادثة وأجرت عملية تفتيش؛ وفي وقت لاحق، تم إيفاد فريق مكلف بإبطال الذخائر المتفجرة تابع لقوة البعثة المتكاملة وفريق للتحقيق بعد الانفجار.

30 - وفي وسط جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت الجماعات المسلحة ارتكاب عمليات ابتزاز استهدفت السكان على امتداد المحاور الرئيسية في مقاطعات بامنغي - بانغوران، وكوتو السفلى، ونانا - غريبيري، وأواكا. وواصل أفراد أمن آخرون تجنيد المَسْرَحِين الذين انشقوا عن الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعناصر من ميليشيات "أنتي بالاكا" كوكلاء لمحاربة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وكثيرا ما لجأ هؤلاء الوكلاء إلى العنف ضد السكان، ولا سيما أفراد قبيلة الفولاني، متهمين إياهم بالتواطؤ مع الجماعات المسلحة.

31 - وفي مقاطعتي كوتو السفلى وأواكا، هاجمت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى القرى بشكل متقطع وقامت بعزل مواقع قوات الدفاع الوطني. وعززت الوحدة وجودها أيضا حول قرية ديمبي بمقاطعة كوتو السفلى، وهي منطقة استراتيجية غنية بالموارد الطبيعية، ومن الواضح أنها تنوي استعادة معاقلها السابقة. وردا على ذلك، وبلاستعانة بوكلاء من ميليشيات "أنتي بالاكا"، نفذ أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون عمليات واسعة النطاق في 13 حزيران/يونيه وسيطروا على قرية ديمبي. وفي 3 تموز/يوليه، هاجمت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أحد مواقع قوات الدفاع الوطني في ديمبي، ولكن البعثة المتكاملة صدتها. ولاحقا، عاد جنود قوات الدفاع الوطني الذين انسحبوا إلى قاعدتهم بدعم من أفراد أمن آخرين ووكلاء من ميليشيات "أنتي بالاكا".

32 - وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، فر عناصر يُشتبه في أنهم من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى من نديلي في مقاطعة بانغي - بانغوران عقب وصول أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرين وتعزيزاتهم المتتالية، وارتكبوا أعمالاً لصوصية على طول محور تيري - غولونغوسو. كما نفذت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أعمالاً نهب استهدفت المدنيين في بلدة مبريس والمناطق المحيطة بها في مقاطعتي نانا - غريبيزي وأواكا خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه حتى نهاية آب/أغسطس.

33 - وفي الشرق، تدهورت الحالة في مقاطعات كوتو العليا ومبومو وفاكاغا، حيث حشدت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قواتهما للتصدي للعمليات التي ينفذها أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون في مناطق التعدين وحولها في مثلث أوادا وسام - أواندجا وأواندا - دجالي، وعلى مشارف باكوما ونزاكو. وقام مقاتلو الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً بمضايقة رعاة قبيلة الفولاني على امتداد محور بانغاسو - رافاي - زيميو في مقاطعة مبومو. وبقيادة محمد آدم المعروف أيضاً باسم "أبو كاس"، أقام أفراد من قبيلة المسييرية العربية حواجز في أم كورماي على محور بيراو - أم دافوق، وقاموا بابتزاز المدنيين على امتداد الطرق التجارية المؤدية إلى السودان.

34 - وفي 16 حزيران/يونيه، قامت عناصر يشتبه في أنها من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ومن الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بمهاجمة بلدة أواندا - دجالي بمقاطعة فاكاغا، متسببة في تشريد آلاف المدنيين بالقوة. وحاولت قوات الدفاع الوطني الدفاع عن البلدة في اليوم التالي ولكنها انهزمت وتركت البلدة تحت سيطرة جماعات منتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وخلال الفترة الممتدة من 26 حزيران/يونيه إلى 14 آب/أغسطس، شنت البعثة المتكاملة عمليات في أواندا دجالي وسام أواندجا، وأجبرت المقاتلين المسلحين على الانسحاب من البلدتين ويسرت العودة الآمنة للمدنيين المشردين.

35 - وفي 23 حزيران/يونيه، هاجمت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مواقع قوات الدفاع الوطني في باكوما بمقاطعة مبومو. ونفذ أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون عمليات في نزاكو بمقاطعة مبومو يومي 24 و 25 حزيران/يونيه، وأجبروا الجماعات المسلحة على الانسحاب من البلدة. وخلال الفترة الممتدة من 11 تموز/يوليه إلى 10 آب/أغسطس، نشرت البعثة المتكاملة قوة للرد السريع وفريق الأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة في باكوما والمناطق المحيطة بها لحماية المدنيين والمساهمة في استعادة الأمن في المنطقة.

36 - وفي بانغي، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبياً. وظل حظر التجول الوطني سارياً من منتصف الليل حتى الساعة الخامسة صباحاً. وانخفض عدد الحوادث الإجرامية المسجلة إلى 583 2 حادثة مقارنة بـ 866 2 حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (من 16 شباط/فبراير إلى 15 حزيران/يونيه 2022)، بفضل العمليات الأمنية المنفذة في المدينة وفي المناطق المحيطة بها.

37 - وعقب رواج شائعات عن تسلل مقاتلين مسلحين، اشترك أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد أمن آخرون في تنفيذ عمليات محاصرة وتفتيش في بانغي خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر. وفي 22 أيلول/سبتمبر، أطلقت قوات الدفاع والأمن الوطنية طلقات تحذيرية وغازاً مسيلاً للدروع في حي PK5 لتفريق المتظاهرين عندما تحولت الاحتجاجات على تلك العمليات إلى أعمال عنف،

مما أدى إلى إصابة أربعة مدنيين. وأثناء العمليات، تم العثور على ثمانية مسدسات وسبع رشاشات كلاشينكوف وعلى كمية لم يُكشف عنها من القنابل اليدوية والذخيرة. وألقي القبض على 38 شخصا، تم الإفراج عن 16 منهم.

رابعاً - العمل على الصعيد الإقليمي

- 38 - عُقد الاجتماع الثالث والخمسون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في ياوندي خلال الفترة من 29 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيه، مما أسفر عن اعتماد إعلان وزاري بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل تحقيق السلام وإعادة الإعمار.
- 39 - وفي 31 آب/أغسطس، استقبل الرئيس وفدا تشاديا برئاسة وزير المالية والميزانية، طاهر حامد نقيلين. وأكد البلدان مجددا التزامهما بمواصلة تعزيز العلاقات الثنائية. وأعربت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى عن دعمها للحوار الوطني الجاري في تشاد.

خامساً - الحالة الإنسانية

- 40 - ساهم استمرار الاشتباكات المسلحة والعمليات العسكرية والأعمال الانتقامية المرتكبة بحق السكان المدنيين في تدهور الحالة الإنسانية التي تفاقم بسبب الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية واستمرار نقص الوقود. فقد احتاج حوالي 63 في المائة من السكان، أو 3,1 ملايين من مواطني أفريقيا الوسطى، للحماية والمساعدة الإنسانية.
- 41 - واستمرت أعمال العنف في تشريد المدنيين. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022، كان 484 335 من مواطني أفريقيا الوسطى مشردين داخليا ولجأ 744 000 مواطن إلى البلدان المجاورة. وخلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس، كان 2,2 مليون شخص، أي نحو 50 في المائة من السكان، يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، من بينهم 638 000 شخص كانوا قد بلغوا حالة الطوارئ (المرحلة 4، "الطوارئ"، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وأدى انعدام الأمن والتشريد إلى تقليص المساحات المتاحة للزراعة وعرقل الوصول إلى الأسواق.
- 42 - وأثرت أزمة الوقود على المساعدات المنقذة للأرواح بسبب تعليق أو تقليص حجم الأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022، خفضت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة عدد رحلاتها من خمس رحلات إلى رحلتين يومياً، في حين انخفضت كمية الأغذية المنقولة جوا بحوالي النصف تقريباً بسبب محدودية المساحة المتاحة في طائرات الشحن الخفيفة. ورغم تحسن الحالة في آب/أغسطس، فقد استمر نقص الوقود، مما أثار تحديات أمام الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تواجه أصلاً قيوداً تعرقل الوصول.
- 43 - ومنذ شهر حزيران/يونيه، تضرر 85 300 شخص من الأمطار الغزيرة التي انهارت على بانغي وعلى مقاطعات بامنغي - بانغوران، وكوتو السفلى، ونانا - غريبيري، ونانا - مامبيري، وأومبيللا - مبوكو، ولوباي، وأواكا، وأوهام، وأوهام - بندي، ومبومو، وفاكاغا. وتسببت الفيضانات في تشريد أكثر من 6 000 شخص إضافي ودمرت أكثر من 2 600 منزل.

44 - واستمر استهداف العاملين في المجال الإنساني. ففي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر، سجّلت 68 حادثة ألحقت أضراراً بالعاملين في المجال الإنساني أو بالمتلكات. ومثّلت عمليات السرقة والسطو والنهب والتهديدات والاعتداءات نسبة 65 في المائة من الحوادث. وفي 21 حزيران/يونيه، اختطف مقاتلون تابعون للوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فريقاً إنسانياً على محور أوبو - بامبوتي بمقاطعة مبومو العليا. وأطلق سراح الرهائن في اليوم التالي بعد مفاوضات.

45 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تمت تعبئة نسبة 71,5 في المائة من مبلغ قدره 461,3 مليون دولار لازم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى مليوني شخص وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، مما ترك نقصاً في التمويل قدره 132 مليون دولار. وفي النصف الأول من عام 2022، قدمت دوائر العمل الإنساني مساعدات وخدمات متعددة القطاعات إلى 1,2 مليون شخص. وقد عاد إلى الوطن حوالي 4 249 لاجئاً طوعاً خلال عام 2022 معظمهم من الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتم تعليق عمليات إعادة الميسرة إلى الوطن مؤقتاً بسبب مجموعة من العوامل التي تشمل نقص الوقود ومحدودية التمويل المتاح وموسم الأمطار.

46 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، ثبتت إصابة 14 956 شخصاً من 105 662 شخصاً خضعوا لاختبار الكشف عن الإصابة بفيروس كوفيد-19 منذ بداية الجائحة، وقد توفي 113 شخصاً منهم. ولم تعكس الأرقام الرسمية تماماً أثر الجائحة، بسبب محدودية نطاق الاختبارات. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، تم تلقيح 1,9 مليون شخص بالجرعات التي تم تلقيها من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي والاتفاقات الثنائية.

سادساً - حماية المدنيين

47 - تعرض المدنيون لتهديدات كبيرة في مقاطعات كوتو السفلى وكوتو العليا ومبومو وأواكا وفاكاغا نتيجة للتشريد القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتدهور الحالة الإنسانية. وفي مقاطعتي كوتو العليا وفاكاغا، أسفرت العمليات العسكرية التي نفذها أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرون، ولا سيما في مناطق التعدين في أوادجا وأواندا دجالي وسام أواندجا، عن أعمال انتقامية نفذتها الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجيبة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وتسببت الاشتباكات المسلحة في تفاقم التوترات القبلية بين قبائل الباندا ورونقا ويولو، مما أدى إلى تزايد خطابات الكراهية والتحريض على العنف. وأفادت بلاغات بأن قوات الدفاع الوطني استخدمت مقاتلي ميليشيات "أنتي بالاك" كوكلاء عنها، ولا سيما في أيلول/سبتمبر في غوبولو، بمقاطعة كوتو العليا، مما قد يوجج التوترات القبلية أكثر.

48 - وواصلت البعثة المتكاملة إعطاء الأولوية لتهيئة بيئة تكفل حماية السكان. وأوفدت البعثة أفرقة احتياطية متكاملة من المدنيين والعسكريين إلى البؤر الساخنة، بما في ذلك إلى سام أواندجا، بمقاطعة كوتو العليا، في الفترة من 24 إلى 31 آب/أغسطس ومن 7 إلى 14 أيلول/سبتمبر. وفي جميع أنحاء البلد، غرباً ووسطاً وشرقاً، نجحت البعثة المتكاملة في الاستجابة للإنذارات التي بلغت بتتفيذ عمليات قوية، تضمنت دوريات مشتركة مع قوات الدفاع والأمن الوطنية. وفي بعض أنحاء البلد، تمكن المدنيون من العودة إلى مواطنهم الأصلية، بينما عاد بعض موظفي الخدمة المدنية وأفراد قوات الدفاع الوطني إلى مواقع نشرهم.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة ما مجموعه 7 471 دورية بمفردها، و 1 015 دورية مشتركة مع قوات الدفاع والأمن الوطنية، و 146 عملية تهدف أساساً إلى حماية المدنيين. وحافظت البعثة المتكاملة أيضاً على مواقع وجود ثابتة وأقامت قواعد عمليات ومراكز تفتيش مؤقتة. وإضافة إلى ذلك، ساهم الوجود المتنقل القوي للبعثة في سد الثغرات العملية المحتملة مما خفف من المخاطر الناجمة عن الفراغات الأمنية. فعلى سبيل المثال، أوفدت البعثة المتكاملة إلى بولوبو، بمقاطعة كوتو السفلى، دوريات منتظمة بعيدة المدى لحماية المدنيين عقب إغلاق قاعدة العمليات المؤقتة هناك.

50 - وبالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن الوطنية، قامت البعثة المتكاملة بجمع وتدمير 1 538 قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب. وشارك ما مجموعه 1 194 مدنياً (419 امرأة، و 586 رجلاً، و 101 فتاة، و 88 فتى) في دورات تثقيفية بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة، وكذلك 128 من موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني (منهم 39 امرأة). ونظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة المتكاملة تدريباً على التخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة لفائدة 84 فرداً عسكرياً تابعاً للبعثة (منهم 11 امرأة) في بربراتي وبوار؛ وتلقى 38 فرداً (منهم امرأة) تدريباً على عمليات البحث عن الذخائر واكتشافها.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

51 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان 127 (أو 72 في المائة) من أصل 174 مسؤولاً محلياً (محافظون ونواب محافظين وأمناء عامون للمقاطعات وللمقاطعات الفرعية) ملتحقين بمراكز عملهم خارج بانغي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد 63 موظفاً إضافياً من موظفي الخدمة المدنية (منهم 9 نساء) إلى مراكز عملهم في مقاطعات بامنجي - بانغوران، وكوتو السفلى، ومبومو العليا، وكوتو العليا، ومامبيري - كادبي، ومبومو، ونانا - غريبيزي، وأواكا، وأوهام، وفاكاغا.

إصلاح قطاع الأمن

52 - في 27 و 28 حزيران/يونيه، نظمت وزارة الدفاع حلقة دراسية، بدعم من البعثة المتكاملة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتوعية كبار المسؤولين العسكريين والبرلمانيين بالعقيدة العسكرية، وإجراءات التشغيل الموحدة، وأهمية تعزيز الرقابة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية.

53 - وساعدت البعثة المتكاملة اللجنة الوطنية المعنية بإدارة الحدود على تنظيم أربع جلسات عمل لصياغة سياسة وطنية لإدارة الحدود، وهي إحدى الأولويات السبع لإصلاح قطاع الأمن الوطني كما أنها من أولويات خريطة الطريق المشتركة.

54 - وفي 15 تموز/يوليه، أقرت اللجنة الاستراتيجية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، التي ترأسها الرئيس، سياسة الأمن الوطني الجديدة ومشروع الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن الجديدة، وقد شددت الوثيقتان على أهمية الحوكمة والمساءلة والتنسيق بين الجهات الفاعلة في قطاع الأمن. وأيد الرئيس أيضاً التوصيات التي قدمتها خلية تنسيق إصلاح قطاع الأمن الوطني المتعلقة بتعزيز هيئات الرقابة على قطاع الأمن.

قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي

55 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، نُشر في جميع أنحاء البلد 6 904 من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 3 612 ضابط شرطة (منهم 903 نساء) و 3 292 فردا من الدرك (منهم 525 امرأة)؛ وبقي ما مجموعه 5 174 فردا في بانغي. وقدمت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي الدعم لتدريب 1 921 فردا من أفراد الشرطة و 3 926 فردا من الدرك (منهم 539 امرأة) على مسائل من قبيل الخفارة المجتمعية، والشرطة القضائية، والسلوك والانضباط، والعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ولا تزال المعلومات بشأن القوام الإجمالي لقوات الدفاع الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بانتشارها، غير معروفة.

56 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، أجرت السلطات الوطنية والبعثة المتكاملة 83 زيارة للتحقق من الجودة إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة التابعة لقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي في بانغي، ونفذت 33 نشاطا للصيانة والإصلاح في 11 من تلك المباني. وخلال الفترة من 25 إلى 29 تموز/يوليه، ودعمت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذ خطة العمل الوطنية، نسقت البعثة المتكاملة دورة تدريب تذكيري بشأن وسم الأسلحة لفائدة 12 فردا من قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي. وفي 7 أيلول/سبتمبر، تم توقيع المرسوم الرئاسي المتعلق بوسم الأسلحة الذي تمت صياغته بدعم من البعثة المتكاملة، وذلك تمشيا مع المعايير المرجعية لحظر الأسلحة. وعقب صدور المرسوم، شرعت اللجنة في تنفيذ عمليات لوسم الأسلحة في بانغي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

57 - خلال الفترة من 13 إلى 21 حزيران/يونيه، نفذت الأفرقة المتنقلة التابعة للحكومة أول عمليات لنزع السلاح والتسريح في الجنوب الشرقي بدعم من البعثة المتكاملة. وفي مقاطعة مبومو العليا، تم نزع سلاح وتسريح 51 مقاتلا (جميعهم رجال) من جماعة منشقة عن الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي مبومو، في إطار العمليات المنفذة في الجنوب الشرقي خلال الفترة من 10 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر، تم نزع سلاح وتسريح 239 مقاتلا إضافيا من ميليشيات "أنتي بالাকা" ومقاتل واحد من الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (منهم 39 امرأة). وخلال تلك العمليات، تم تجميع ما مجموعه 255 قطعة من الأسلحة، و 11 738 طلقة ذخيرة، و 12 قنبلة يدوية، و 22 صاروخا، و 13 قاذفة صواريخ. وواصلت البعثة المتكاملة التفاعل مع السلطات الوطنية لمواجهة التحديات التي تعرقل تنفيذ البرنامج الوطني، بما في ذلك لتسوية أوضاع ما يناهز 470 مقاتلا من الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منتسبين لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بعد أن قام أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرين بنزع سلاحهم في بامباري خارج نطاق البرنامج الوطني.

58 - وتواصلت برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في بانغي، وببراو، وبوسانغوا، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو، ونديلي. وفي حزيران/يونيه، أكمل جميع المستفيدين من البرامج المسجلين البالغ عددهم 5 799 فردا (منهم 2 466 امرأة) تدريبهم المهني، في مجالات تشمل استغلال المزارع الصغيرة وتصفيف الشعر والقيادة وميكانيكا السيارات وصناعة الصابون واللحام والنجارة والزراعة. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، حصل 96 في المائة منهم على مجموعات أدوات لبدء العمل للشروع في ممارسة أنشطة مدرة للدخل.

العدالة وسيادة القانون

59 - خلال الفترة الممتدة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سلّمت البعثة المتكاملة إلى السلطات الوطنية في بانغي ثمانية أفراد كانوا قد اعتُقلوا في باتانغافو، وبيرلو، وأوبو، وأواندا دجالي، بما في ذلك في إطار التدابير المؤقتة العاجلة. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد التحقيقات الجارية التي فتحتها السلطات القضائية الوطنية للتحقيق في هجمات شُنّت ضد حفظة السلام 28 تحقيقاً.

60 - وفي الفترتين من 29 نيسان/أبريل إلى 21 حزيران/يونيه ومن 20 حزيران/يونيه إلى 15 تموز/يوليه، عقدت محكمة الاستئناف في بانغي وبوار تباعاً أول جلسات محاكمات جنائية لهما منذ شباط/فبراير 2020، بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثناء الجلسات، تم النظر في قضايا جرائم خطيرة، من بينها جرائم يُزعم أن مرتكبيها أعضاء في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وجرائم عنف جنسي، واعتداء واحد على حفظة السلام. وصدرت إدانات في جميع قضايا العنف الجنسي، في حين تمت تبرئة أغلبية الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم أو بالانتساب إلى جماعات مسلحة بسبب نقص الأدلة. وأحيلت قضية الاعتداء على حفظة السلام إلى محكمة الأحداث بسبب سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة.

61 - وفي 19 آب/أغسطس، بدأت المحكمة الجنائية الخاصة مداولاتها بعد اختتام جلسات محاكماتها الأولى المتعلقة بالهجوم الذي استهدف في أيار/مايو 2019 قريتي كوندجولي وليمونا بمقاطعة أوهم - بندي، والذي يُزعم أن منفّذه أعضاء في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار. ووجّهت دائرة التحقيق في المحكمة تهماً رسمياً إلى اثنين من المشتبه فيهم في إطار دعوتين قضائيتين مستقلتين في 15 تموز/يوليه و 26 أيلول/سبتمبر. وقد وُجّهت إليهما تهمة بارتكاب عدة جرائم ضد الإنسانية؛ وأُتهم أحدهما أيضاً بارتكاب جرائم حرب. ولا تزال الدعوات القضائيتين معروضتين على غرفة التحقيق.

62 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان 69 من 75 موظفاً من موظفي السجون المدنيين الوطنيين يشغلون وظائفهم في 12 سجناً من السجون العاملة خارج بانغي. وفي 25 حزيران/يونيه، أُضرب 145 ضابطاً من ضباط السجون المدنيين، الذين بدأوا العمل في كانون الأول/ديسمبر 2021، مطالبين بدفع متأخرات مرتباتهم بالكامل وإيداعهم بشكل نهائي في كشوف المرتبات الحكومية. وتنتظر مجموعة ثانية تتألف من 150 متدرباً أكملوا تدريباتهم في 30 حزيران/يونيه الإدماج في الخدمة المدنية.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

63 - خلال الفترة الممتدة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، وثّقت البعثة المتكاملة 402 حادثة مثلت 625 انتهاكاً لحقوق الإنسان وتجاوزاً وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وتحققت من هذه الحوادث التي طالت 552 1 ضحية، من بينهم 597 رجلاً و 133 امرأة و 196 فتى و 137 فتاة و 27 طفلاً مجهول الهوية؛ و 425 مدنياً مجهول الهوية؛ و 37 مجموعة ضحايا جماعيين، وتسببت هذه الحوادث في 66 حالة وفاة في صفوف المدنيين بسبب النزاع، وفي حالة اختفاء قسري. ويبين ذلك تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد، حيث سُجّلت زيادة بنسبة 90,2 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (816 ضحية). كما تم توثيق عدد كبير من انتهاكات سلطات الدولة التي شملت الاحتجاز التعسفي وغير القانوني، وسوء المعاملة، والتعذيب المرتكبة في السجون ومرافق الاحتجاز الأخرى، حيث بدأت البعثة المتكاملة في الإبلاغ بشكل منهجي عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مرافق

الاحتجاز. ويفسر هذا التركيز المكثف جزئياً الزيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن الزيادة في عدد ضحايا موظفي الدولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

64 - وكانت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي مسؤولة عن نسبة 44,3 في المائة من الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووثقت البعثة المتكاملة 178 حادثة مثّلت 277 انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا للقانون الدولي الإنساني ارتكبتها جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق السياسي طالت 730 ضحية، مما يعكس زيادة بنسبة 61,5 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (452 ضحية). ومن بين تلك الجماعات المسلحة، كانت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولة عن 91 تجاوزا وخلفت 167 ضحية؛ وكانت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مسؤولة عن 84 تجاوزا وخلفت 161 ضحية؛ وكانت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى مسؤولة عن 34 تجاوزا وخلفت 153 ضحية. وبشكل خاص، كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن مقتل 49 من 66 فردا من القتلى وحالات الوفاة في صفوف المدنيين بسبب النزاع، وكان الجناء الرئيسيون مقاتلين في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (17 ضحية)، والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (11 ضحية)، وميليشيات "أنتي بالاكا" (8 ضحايا). وتشمل الانتهاكات الرئيسية الأخرى لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها الجماعات المسلحة سوء المعاملة، والتشويه وإلحاق إصابات، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها.

65 - وكان موظفو الدولة مسؤولين عن نسبة 45 في المائة من الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووثقت البعثة المتكاملة 206 حوادث مثّلت 281 انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا للقانون الدولي الإنساني ارتكبتها موظفو الدولة وطالت 788 ضحية. وكان أفراد قوات الدفاع الوطني وأفراد أمن آخرين مسؤولين عن 106 حوادث مثّلت 166 انتهاكا وتجاوزا وطالت 211 ضحية، مما يعكس انخفاضاً بنسبة 36,6 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (333 ضحية). ومن بين موظفي الدولة، ارتكبت قوات الدفاع الوطني بمفردها معظم انتهاكات حقوق الإنسان (120 انتهاكا و 138 ضحية)، بالإضافة إلى الانتهاكات المرتكبة بالاشتراك مع أفراد الأمن الآخرين (16 انتهاكا و 34 ضحية) أو مع قوات الأمن الداخلي (4 انتهاكات و 5 ضحايا). وتمثل حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني عددا كبيرا من الانتهاكات الموثقة، ولا سيما على أيدي الشرطة الوطنية (45 انتهاكا و 277 ضحية) والدرك (57 انتهاكا و 280 ضحية)؛ وأثرت الاعتقالات المحددة الهدف وأعمال التعذيب بشكل غير متناسبي على قبائل محددة، مثل قبيلة الفولاني، وخاصة في الشرق.

66 - وفي تموز/يوليه وأب/أغسطس، أحيل 10 من 20 فردا زُعم أنهم متهمين بتشكيل عصابة إجرامية مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وكانوا محتجزين بصورة غير قانونية لدى "المكتب المركزي لقمع جرائم قطع الطرق" و "قسم البحوث والتحقيقات" لمدة تزيد عن عام إلى مكتب المدعي العام، حيث صدر بشأنهم أمر احتجاز رسمي وتم احتجازهم في سجن نغارغا في بانغي. وأُطلق سراح أربعة متهمين؛ ولا يزال بقية المتهمين، وعددهم ستة، رهن الاحتجاز لدى "المكتب المركزي لقمع جرائم قطع الطرق".

67 - ودأبت البعثة المتكاملة على التفاعل مع الحكومة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أيدي قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد الأمن الآخرين وبشأن أثارها على الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة

إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية. وقدمت البعثة الدعم إلى الحكومة لوضع توصيات واتخاذ تدابير مخففة امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

68 - وواصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بما في ذلك عن طريق تنظيم 20 بعثة توعية ميدانية لتعزيز المشاركة الشعبية في عملية العدالة الانتقالية. وبفضل تمويل البعثة المتكاملة والدعم التقني الذي قدمته، يسرت اللجنة حلقات عمل حضرها 600 مدني للتعريف بولاية اللجنة ونتائج الدعاوى.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

69 - خلال الفترة الممتدة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، وثّقت البعثة المتكاملة 47 حادثة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع مثّلت 51 انتهاكا وطالت 70 ضحية (28 امرأة و 42 فتاة، تتراوح أعمارهن بين عامين و 17 عاما)، كانت معظمها جرائم اغتصاب تعرضت لها 55 ضحية (21 امرأة و 34 فتاة). وكانت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي مسؤولة عن 53 ضحية (27 فتاة)، وقد كانت الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مسؤولة عن 19 ضحية (6 فتيات)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مسؤولة عن 18 ضحية (7 فتيات). أما قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي، فقد كانت مسؤولة عن 11 حادثة طالت 11 ضحية، كانوا جميعا أطفالا. وسجلت مقاطعة كوتو العليا أكبر عدد من الحوادث المبلغ عنها (12 حادثة)، في حين سجلت مقاطعة أوها - بندي أكبر عدد من الضحايا (18 ضحية، من بينهم 7 فتيات).

الأطفال والنزاع المسلح

70 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من ارتكاب 366 انتهاكا جسيما تضرر منها مباشرة 334 طفلا (205 فتان و 129 فتاة) نُسبت إلى الجماعات المسلحة (334)، وإلى قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد الأمن الآخرين (27)، وإلى أفراد مسلحين مجهولي الهوية (5). وشملت الانتهاكات الجسيمة تجنيد الأطفال واستخدامهم (286)، والقتل (7)، والتشويه (19)، والاغتصاب وأشكالا أخرى من العنف الجنسي (30)، والاختطاف (11)، والاعتداءات على المدارس (3)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (10). ومن بين أولئك الأطفال البالغ عددهم 286 طفلا الذين تعرضوا للتجنيد والاستخدام على أيدي الجماعات المسلحة (280) والقوات الموالية للحكومة (6)، كان 273 طفلا من المسرحين ذاتيا الذين تم تحديد هويتهم وفحصهم في مقاطعتي بامنغي - بانغوران وكوتو العليا.

71 - وفي 22 حزيران/يونيه، عقدت الحكومة حلقة عمل للتحقق على المستوى التقني بدعم من البعثة المتكاملة تناولت بروتوكول تسليم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة لتحويلهم إلى ممثل عن وزارة النهوض بالشؤون الجنسانية والأسرة وحماية الطفل وإلى الشركاء المعنيين بحماية الطفل.

72 - وفي 30 حزيران/يونيه، وعقب تفاعل فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، أصدر علي داراسا محمد، المنسق العسكري لائتلاف وزعيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعليمات تشدد على ضرورة الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني وعلى حماية المدنيين.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

73 - أدى تعطل إمدادات الوقود الذي بدأ في حزيران/يونيه إلى مبيعات موازية غير قانونية للوقود، مع تسجيل زيادة متوسطة في الأسعار بنسبة 38 في المائة، وزيادة مقابلة بنسبة 33 في المائة تقريبا في تكلفة النقل في بانغي.

74 - وفي 3 حزيران/يونيه، وافق البنك الدولي على مبلغ قدره 208 ملايين دولار لبرنامجين، يشمل 138 مليون دولار للطاقة النظيفة و 70 مليون دولار للنظام الصحي. وزار ممثلو صندوق النقد الدولي بانغي في الفترة من 7 إلى 15 تموز/يوليه لإجراء الاستعراض الثاني للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق في البلد، وحذروا من احتمال تباطؤ النمو بسبب نقص الوقود، وتسارع معدلات التضخم، ونقص التمويل الخارجي. وبناء على طلب السلطات الوطنية، تم تمديد البرنامج لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية أيلول/سبتمبر.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

75 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام العنصر العسكري المنشور للبعثة المتكاملة قد بلغ 12 751 فردا (منهم 7 في المائة نساء)، من أصل القوام المأذون به البالغ 14 400 فردا، وكان من بينهم 421 ضابطا من ضباط الأركان (منهم 105 نساء)، و 154 مراقبا عسكريا (منهم 50 امرأة).

76 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، نُشر 1 505 أفراد من القوام العسكري المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021) البالغ 2 750 فردا، نُشر 525 فردا منهم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتواصل التخطيط والتحضير من أجل إكمال معظم عمليات النشر بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

عنصر الشرطة

77 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام عنصر الشرطة المنشور للبعثة المتكاملة قد بلغ 2 631 فردا (منهم 12,69 في المائة من النساء) من أصل القوام المأذون به البالغ 3 020 فردا. وكان من بينهم 510 ضباط شرطة من غير أفراد وحدات الشرطة المشكّلة (منهم 113 امرأة)، و 2 121 فردا، (منهم 221 امرأة)، موزعين على 13 وحدة شرطة مشكّلة ووحدة واحدة لدعم الحماية.

78 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، نُشر 567 فردا من قوام الشرطة المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021) البالغ 940 فردا، نُشر 23 فردا منهم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتواصل التخطيط والتحضير من أجل إكمال معظم عمليات النشر بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

الموظفون المدنيون

79 - حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة المتكاملة تضم 1 499 موظفا مدنيا (27 في المائة منهم نساء)، من بينهم 584 موظفا وطنيا، و 282 من متطوعي الأمم المتحدة و 104 من موظفي

المؤسسات الإصلاحية المقدّمين من الحكومات. ويمثل ذلك 90 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 1 671 وظيفة.

اتفاق مركز القوات

80 - خلال الفترة الممتدة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت البعثة المتكاملة خمسة انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مما يعكس انخفاضاً مقارنة بعدد الحوادث المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق البالغ 23 حادثة. وفي 23 حزيران/يونيه، أعاققت قوات الدفاع الوطني مؤقتاً في باكوما حرية تنقل دورية تابعة للبعثة المتكاملة. وفي 19 آب/أغسطس، صادرت قوات الدفاع الوطني معدات مملوكة للوحدات كانت في طريقها إلى البعثة، ثم أفرجت عنها في 1 أيلول/سبتمبر بعد تفاعل قيادة البعثة المتكاملة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

81 - خلال الفترة الممتدة من 2 حزيران/يونيه إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر، سُجِّل تعرض أفراد الأمم المتحدة لما عدده 272 حادثاً أمنياً، بما في ذلك تعرضهم مباشرة لاعتداءات وتهديدات وأعمال إجرامية ومظاهرات عنيفة وعمليات سطو واعتقالات وحوادث مرور. وتوفي ثمانية أفراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاثة منهم في حادثة انفجار لغم، وتوفي واحد بشكل مفاجئ، واثنان بسبب المرض، واثنان آخران بسبب إصابات في حوادث مرور. وأصيب فردان بجروح أثناء هجوم مسلح، أحدهما في حادثة انفجار لغم و 27 فرداً أصيبوا في حوادث مرور. وتم إجلاء خمسة عشر فرداً، من بينهم أولئك الذين أصيبوا في حوادث المرور. وأبلغ عن وقوع أربع هجمات مسلحة، وسبع عمليات سطو مسلح، و 11 حادثة سرقة، وست محاولات اقتحام مجمع/مقر إقامة تابع للأمم المتحدة، و 125 حادث مرور، و 12 حريقاً. وتم تسجيل سبع مظاهرات ضد الأمم المتحدة.

82 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كانت الأمم المتحدة قد أعطت 31 514 حقنة من اللقاحات المضادة لكوفيد-19 لأفراد الأمم المتحدة والأفراد المؤهلين العاملين في منظمات غير حكومية. وبلغ مجموع حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 في صفوف أفراد الأمم المتحدة 1 641 حالة إصابة، من بينها 27 حالة نشطة، و 1 594 حالة شفاء، و 9 حالات إعادة إلى الوطن، و 11 حالة وفاة.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

83 - خلال الفترة الممتدة بين 1 أيار/مايو و 31 آب/أغسطس، سجلت البعثة المتكاملة ستة ادعاءات بشأن حالات استغلال واعتداء جنسيين تورط فيها أفراد عسكريون. وشملت تلك الادعاءات حادثة واحدة تعود إلى عام 2021، في حين تتعلق بقية البلاغات بحوادث زُعم أنها وقعت بين عامي 2017 و 2020. وأحالت البعثة المتكاملة 22 ضحية، منهم طفلان، إلى الشركاء في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة الطبية والنفسية والحماية إليهم.

84 - وقدمت البعثة المتكاملة الدعم على بناء القدرات والدعم اللوجستي إلى 77 عضواً من أفراد شبكات الوقاية والاستجابة التابعة للمجتمعات المحلية من أجل دعم جهود البعثة المتصلة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وكان من بينهم ضحايا. وبالاعتماد على 1 086 متطوعاً، من بينهم ممثلون عن

النساء والشباب، ومعلمون، وزعماء دينيون، وضباط شرطة، وممثلون عن وسائل الإعلام، تغطي الشبكات 39 موقعا ومحورا في جميع أنحاء البلد.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

85 - تقاوم نقص الوقود في البلد في حزيران/يونيه بسبب انخفاض منسوب مياه الأنهار مما أثار استيراد كميات أكبر من الوقود إلى بانغي على متن صنادل. ونتيجة لذلك، قلصت البعثة المتكاملة مؤقتا عملياتها لتقتصر على تلبية الاحتياجات الأكثر أهمية. وتم تجديد احتياطات الوقود لدى البعثة بحلول نهاية تموز/يوليه عندما استؤنفت عمليات تسليم الوقود بواسطة الصنادل.

86 - وواصلت البعثة المتكاملة تحسين الظروف في قواعد العمليات المؤقتة عن طريق بناء وحدات للاغتسال مزودة بمرافق لمعالجة مياه الصرف، مما سمح أيضا بمعالجة المخاطر المحتملة لمياه الصرف. وانطلقت عملية بناء ساحات مركزية لإدارة النفايات في عدة مواقع تابعة للبعثة.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

87 - واصلت البعثة المتكاملة التعاون عن كثب مع الجهات المعنية الرئيسية لتنشيط الاتفاق السياسي من خلال تنفيذ خريطة الطريق المشتركة، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق ودعم تفعيل المجالات الرئيسية ذات الأولوية في عملية السلام والعملية السياسية.

88 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، خضعت وحدتان عسكريتان للتقييم (وحدة مشاة، ووحدة مستشفى)، واعتُبر أدائهما مرض. وتم الوقوف على الممارسات الجيدة، بما في ذلك إجراء تدريبات وتمارين رماية بانتظام إلى جانب تحديث برامج التدريب. وتتصل أوجه القصور التي تم اكتشافها بالدفاع عن القواعد وصيانة الأسلحة. وقُدِّمت توصيات أيضا لتحسين الاستجابة السريعة وجمع المعلومات بهدف تعزيز حماية المدنيين وسلامة وأمن حفظة السلام.

89 - وأجرى عنصر الشرطة التابع للبعثة 16 تقييما لأداء 13 وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة. واعتبر أداء جميع الوحدات مرضيا، بما في ذلك من حيث الولاية، والقيادة والتحكم، وحماية المدنيين، والتدريب، والرعاية، والرفاه، والصحة. ويواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة استعراض وتصحيح الثغرات المحددة، وهو بصدد تحضير تدريبات لأفراد وحدات الشرطة المشكّلة في مجالات الدفاع عن القواعد، ومقاومة الحرائق، وخطط الإجلاء.

90 - وخلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، أجرت البعثة 10 عمليات محاكاة نظرية لتعزيز التأهب لمواجهة الأزمات وتحسين تدفق الاتصالات، مما عزز التنسيق والتأهب على كامل نطاق البعثة.

91 - وفي إطار الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة المتكاملة للتصدي لحملات التضليل التي تترقّل تنفيذ الولاية، عززت البعثة شراكاتها مع وسائل الإعلام المحلية ومع منظمات المجتمع المدني لرصد خطابات الكراهية المنشورة على الإنترنت وإبراز صورة أنشطتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة المتكاملة 3 زيارات ميدانية وعقدت 6 حلقات عمل لبناء القدرات بهدف دعم الإعلاميين المحليين. وقد أسهمت تلك الجهود في الحد بشكل مؤقت من حملات التضليل التي تستهدف البعثة المتكاملة. وكشف رصد

وسائل الإعلام عن ارتفاع في نسبة السكان الذي لديهم صورة إيجابية عن البعثة المتكاملة من 48,24 في المائة في عام 2021 إلى 69,3 في المائة في عام 2022.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

92 - في القرار 282/76 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2022، خصصت الجمعية العامة مبلغاً قدره 1 074,4 مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وحتى 26 أيلول/سبتمبر 2022، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة قد بلغت 500,8 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 4 763,6 مليون دولار. وسُددت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022 وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

93 - إن تنشيط عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مسألة ضرورية لوضع البلد على درب السلام الدائم، بما يتواءم مع تطلعات شعب أفريقيا الوسطى التي أعرب عنها خلال منتدى بانغي في عام 2015 وأعاد تأكيدها خلال الحوار الجمهوري الذي أجراه الرئيس في آذار/مارس. وأنا أرحب بتعزيز تولي البلد زمام المسؤولية عن عملية السلام كما يتضح من عقد اجتماع استعراضي استراتيجي في حزيران/يونيه جمع الشركاء الوطنيين والدوليين لعملية السلام من أجل الاتفاق على أساليب ومواعيد تنفيذ الاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. فالسلام بين أيدي مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ويكتسي توليهم زمام الأمور أهمية حاسمة لإحراز تقدم.

94 - وأود أن أرحب ترحيباً خاصاً بالتفاعل المستمر بين الحكومة وممثلي الجماعات المسلحة التي لا تزال ملتزمة بالاتفاق السياسي، الذي يسعى إلى حل تلك الجماعات المسلحة. ويتسق هذا النهج مع ضرورة أن تقوم الحلول السياسية الدائمة على الإرادة السياسية الوطنية والدعم الإقليمي والدعم الدولي من أجل إحلال السلام الدائم في البلد. وتضطلع الجهات الضامنة والميسرة للاتفاق السياسي بدور حيوي في هذا الصدد. وستواصل البعثة المتكاملة استغلال مساعيها الحميدة وقدرتها على حشد الصفوف إلى أقصى حد لتيسير جهود الحكومة الرامية لتعبئة شركائها من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

95 - ويشكل استمرار الحوار السياسي عنصراً أساسياً من عناصر السلام. وأرحب بإنشاء لجنة المتابعة المكلفة بإعطاء دفع لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري والتوصيات المتبقية من منتدى بانغي. وأشجع الحكومة على تخصيص الموارد اللازمة للنهوض بعمل هذه اللجنة. ولكن يؤسفني العدد القليل نسبياً من النساء اللاتي يشاركن في عملية السلام.

96 - وأنا أدّين بشدة استمرار الاستخدام المفرط للقوة واستهداف المدنيين من قبل جميع أطراف النزاع، وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات فورية للالتزام بوقف إطلاق النار من جانب واحد. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة، فإن استجابة البعثة بقوة قد أسهمت في تهيئة بيئة آمنة للمدنيين في العديد من المناطق، مما ييسر عودة المشردين وتقديم المساعدة الإنسانية بأمان، وهو شرط مسبق للنهوض بعملية السلام.

97 - وأرحب باستمرار التقدم المحرز نحو نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن في إطار الاتفاق السياسي والبرنامج الوطني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وهذا البرنامج الوطني هو الإطار الرئيسي الذي يمكن أن يؤدي إلى إعادة إدماج المقاتلين المسرّحين بشكل مستدام. وقد تؤدي الحالات المبلغ عنها المتعلقة بإعادة حشد المقاتلين المسرّحين من قبل جميع الجهات الفاعلة في النزاع إلى تقويض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. ومن الأهمية بمكان أن تقي الحكومة بالتزاماتها بضمان حماية جميع المقاتلين المسرّحين، بمن فيهم النساء والشباب، من الوصم، وبتسوية وضع المقاتلين الذين تخلّوا عن أسلحتهم خارج نطاق البرنامج الوطني. وأدعو جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها وتسريحها، وإلى الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية التي تتيحها مبادرات إعادة الإدماج والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. ويتطلب الإنفاق على تلك المبادرات المتعلقة بإعادة الإدماج الدعم المستمر من الشركاء الإنمائيين والماليين للحكومة.

98 - وأرحب بتأييد الرئيس لسياسة الأمن الوطني الجديدة والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن الجديدة. وأدعو السلطات الوطنية إلى إعطاء الأولوية لتنفيذهما وكذلك لبناء قدرات المؤسسات الأمنية التي تركز على الحوكمة والرقابة الديمقراطية والقيادة والتحكم، وذلك بدعم منسق من الشركاء.

99 - وأرى أن تصميم السلطات الوطنية على تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة بوصفه عنصرا أساسيا في جهود المصالحة والسلام الطويلة الأجل علامة مشجعة. ويجدر الترحيب بعقد جلسات المحاكمات الجنائية لمحكمتي الاستئناف في بانغي وبوار، وكذلك بالانتهاء من جلسات المحاكمة الأولى للمحكمة الجنائية الخاصة، إذ يعتبر كلاهما إنجازا هاما صوب مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية. وأشجع الحكومة أيضا على ضمان تجديد ولاية المحكمة الجنائية الخاصة في الوقت المناسب قبل انقضائها في تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع التشديد على أهمية استمرار دعم الشركاء الدوليين للمحكمة.

100 - وأنا أدين بأشد العبارات استمرار ارتكاب جميع أطراف النزاع انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ارتكاب أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع وانتهاكات جسيمة في حق المدنيين. ويساورني القلق أيضا من استهداف المدنيين ومن الأضرار التي تلحق بهم على أيدي قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي وأفراد الأمن الآخرين أثناء تنفيذ عملياتهم. وأرحب باعتماد قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وأشيد كذلك بالحكومة على أنشطتها الجارية الرامية لتنفيذ خطة عملها لمكافحة الاتجار بالأطفال، بما في ذلك لمكافحة استخدام قوات الدفاع الوطني للأطفال، وعلى تأييدها خطة العمل لمكافحة العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع. وأحث الحكومة على إصدار توجيه قيادي يحظر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

101 - ولا أزال أشعر بالقلق بالغ من تدهور الحالة الإنسانية، حيث يحتاج عدد كبير جدا من مواطني أفريقيا الوسطى للحماية والمساعدة الإنسانية، وقد تفاقمّت هذه الحالة من جراء الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية واستمرار نقص الوقود. وأثني على العاملين في المجال الإنساني لما يبذلونه من جهود متواصلة لتقديم مساعدات منقذة للأرواح إلى المحتاجين رغم المخاطر.

102 - وإنني أدين بشدة استخدام الجماعات المسلحة للذخائر المتفجرة التي تسببت في قتل وإصابة المدنيين وحفظه السلام، وتسببت في الحد من الفرص المتاحة أمام الأشخاص المتضررين من النزاع للحصول على المساعدات الإنسانية اللازمة لإنقاذ الأرواح. وأود أن أحيي ذكرى حفظه السلام الثلاثة الذين

ضحوا بحياتهم في 3 تشرين الأول/أكتوبر، وأشيد بشجاعة وتضحية جميع الذين يواصلون العمل في ظروف بالغة الصعوبة في خدمة السلام. وبينما أكرر التأكيد على أن جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظه السلام يجب أن تتوقف فوراً، أحث الحكومة على بذل قصارى جهدها لضمان فتح تحقيقات بشأن جميع الجناة ومقاضاتهم لاحقاً، حتى يتسنى تقديمهم إلى العدالة بسرعة.

103 - ولا تزال الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة تؤثر سلباً على سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما أضعفهم حالاً. وأكرر دعوتي إلى الحكومة والشركاء في التنمية والعمل الإنساني للعمل معاً من أجل ضمان تقديم الخدمات الأساسية للسكان بما يتواءم مع الخطة الوطنية للتعافي وتوطيد السلام، بالاعتماد على الوجود الفعال لفريق الأمم المتحدة القطري في جميع أنحاء البلد.

104 - وتجدر الإشارة بإكمال عملية رسم الخرائط الانتخابية واستعراض الخطة المتكاملة لأمن الانتخابات. وينبغي اعتماد التشريعات اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية في أقرب وقت ممكن لإتاحة تسجيل الناخبين وغير ذلك من العمليات الحاسمة. وأكرر الدعوة التي وجهتها إلى الشركاء الدوليين لدعم تلك الجهود، بما في ذلك بتقديم الدعم المالي والتقني اللازم.

105 - وأرحب باستمرار تراجع حملات التضليل التي تستهدف البعثة المتكاملة. ومع ذلك، ما زلت أشعر بقلق عميق من استمرار التحريض على الكراهية والعنف على وسائل التواصل الاجتماعي الذي تمارسه بعض الجماعات، ولا سيما الخطابات التي تستهدف المعارضة السياسية، وأعضاء المحكمة الدستورية، والمستشارين القانونيين، والقضاة، والصحفيين، والتي تفاقمت بسبب استمرار المناقشات المتعلقة بالإصلاح الدستوري. وتبعث على القلق أيضاً حوادث التخويف التي استهدفت الإعلاميين في الآونة الأخيرة. وأحث الحكومة على اتخاذ إجراءات لوضع حد لهذه الممارسات، لأنها تؤثر سلباً على حق الناس في حرية التعبير والتجمع السلمي.

106 - وأؤكد من جديد التزامي بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأدين أي أعمال من هذا القبيل يرتكبها موظفو الأمم المتحدة وأفرادها من غير الموظفين أو المنتسبون للجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني. وتواصل البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري اتخاذ إجراءات لتعزيز الوقاية وتدابير التصدي من خلال تعزيز إدارة المخاطر وزيادة المساعدة المقدمة إلى الضحايا. وأدعو جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى الوفاء بالتزاماتها بالنظر في الادعاءات التي تحيلها الأمم المتحدة بهدف محاسبة الجناة، بما في ذلك بتسوية الدعاوى المتعلقة بإثبات النسب والدعاوى المتعلقة بنفقة الأطفال المولودين نتيجة للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

107 - وأرحب بتفاعل البعثة المتكاملة باستمرار مع السلطات الوطنية من أجل كفالة الاحترام الكامل لاتفاق مركز القوات. وأشار إلى انخفاض عدد الانتهاكات مؤخراً، وإن كنت أشعر بالقلق من استمرار تفتيش ومصادرة معدات الوحدات التابعة للبعثة المتكاملة ومن التدخل في حرية تنقلها، بما في ذلك من استمرار القيود المفروضة على الرحلات الجوية الليلية. وأحث الحكومة على الوفاء بالتزامها القاطع باتخاذ التدابير المناسبة لمنع وقوع هذه الانتهاكات. وأشدّد أيضاً على أهمية كفالة فعالية حركة سلسلة الإمداد الخاصة بالأمم المتحدة دعماً لعمليات حفظ السلام، بما فيها البعثة المتكاملة.

108 - وقد أتى موقف البعثة المتكاملة القائم على العمل الاستباقي ثماره. بيد أن محدودية البنى التحتية لا تزال تشكل تحديات أمام الانتشار بسرعة لحماية المدنيين. ولتنفيذ ولاية البعثة على أكمل وجه، أشجع

جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم البلدان المساهمة بقوات وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الآخرون، على دعم تعزيز قدرة البعثة على التنقل، بما في ذلك قدراتها الهندسية.

109 - وتواصل البعثة المتكاملة الاضطلاع بدور حاسم في دعم الجهود التي يبذلها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها للحفاظ على السلام في البلد. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن الولاية الحالية للبعثة المتكاملة لفترة سنة واحدة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بقوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون المأذون به حالياً.

110 - وأود أن أشكر ممثلي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فالنتين روغوابيزا، على قيادتها الاستباقية والفعالة. وأعرب عن امتناني لتفاني الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة المتكاملة ولفريق الأمم المتحدة القطري أثناء أداء مهامهم. وأعرب عن تقديري الكبير للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة التي يخدم أفرادها المنظمة في سياقات كثيرة ما تكون صعبة. وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية وجميع الجهات الشريكة الأخرى، بما فيها البلدان المانحة، على إسهاماتها القيمة من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية
أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 1 تشرين الأول/
أكتوبر 2022

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة وحدات الشرطة المشكّلة
الأرجنتين	—	2	—	2	—
بنغلاديش	12	37	1 378	1 427	2
بنن	4	2	—	6	39
بوتان	1	4	23	28	—
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	3	4	—	7	—
البرازيل	3	7	—	10	1
بوركينافاسو	—	11	—	11	53
بوروندي	8	11	747	766	—
كمبوديا	4	6	219	229	—
الكاميرون	3	6	750	759	351
كولومبيا	2	—	—	2	—
الكونغو	3	7	—	10	180
كويت ديفوار	—	2	—	2	52
تشيكيا	3	—	—	3	—
جيبوتي	—	—	—	—	13
إكوادور	—	2	—	2	—
مصر	8	27	989	1 024	140
فرنسا	—	5	—	5	3
غابون	—	4	—	4	—
غامبيا	3	7	—	10	22
غانا	4	10	—	14	1
غواتيمالا	2	2	—	4	—
غينيا	—	—	—	—	19
إندونيسيا	5	11	237	253	155
الأردن	3	7	—	10	42
كازاخستان	—	2	—	2	—
كينيا	7	8	—	15	—

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة ضباط الشرطة من غير وحدات الشرطة المشكّلة
مدغشقر	—	—	—	—	—
مالي	—	—	—	—	25
موريتانيا	8	7	450	465	318
المكسيك	1	1	—	2	—
المغرب	4	26	748	778	—
نيبال	5	16	814	835	—
النيجر	—	6	—	6	33
نيجيريا	—	5	—	5	2
باكستان	9	29	1 276	1 314	—
باراغواي	2	2	—	4	—
بيرو	7	9	219	235	—
الفلبين	2	1	—	3	—
البرتغال	—	11	185	196	6
جمهورية مولدوفا	3	1	—	4	—
رومانيا	—	—	—	—	12
الاتحاد الروسي	3	11	—	14	—
رواندا	9	28	2 110	2 147	43
السنغال	—	10	180	190	12
صربيا	2	4	72	78	—
سيراليون	4	3	—	7	—
إسبانيا	—	—	—	—	3
سري لانكا	—	3	110	113	—
السويد	—	—	—	—	2
توغو	4	10	—	14	16
تونس	3	11	310	324	63
تركيا	—	—	—	—	5
جمهورية تنزانيا المتحدة	—	8	449	457	—
الولايات المتحدة الأمريكية	—	10	—	10	—
أوروغواي	—	3	—	3	—
فيت نام	1	8	—	9	—
زامبيا	7	13	910	930	—
زيمبابوي	2	1	—	3	—
المجموع	154	421	12 144	12 751	2 121
				510	

